

الفصل الثاني

أبعاد مشكلة الأقليات
في الشرق الأوسط



obekanda.com

تعد منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام بالغ للقوى الكبرى، وساحة للصراع الدولي منذ القدم ومازالت لحد الآن، فقد كانت الأقاليم الغنية بالبتروول ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية، هدفا رئيسيا لأول نزاع مسلح كبير، بين القوى الأوروبية في الحرب العالمية الأولى، وتشهد حاليا نزاعات داخلية حادة، بين الأقليات فيما بينها من جهة، وبين هذه الأقليات والدول من جهة ثانية، الأمر الذي يدفعنا في هذا الفصل إلى رصد التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط، معتمدين على المتميزة منها بالحراك السياسي، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. كما سنتطرق في المبحثين الثاني والثالث إلى الأبعاد الداخلية والدولية، لتأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية، وأهم التفاعلات الناتجة عن ذلك.

المبحث الأول

توزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط

يعد توزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجيو سياسي، خطوة أساسية وعملية، في تحليل الأبعاد الجيو استراتيجية للأقليات في المنطقة، وبناءا عليه سنحاول رصد هذا التوزيع، مع إبراز المتميزة منها بالفاعلية السياسية في مختلف دول المنطقة.

المطلب الأول

التوزيع الجيو سياسي للأقليات

تشكل الأقليات البالغ عددها 31 أقلية مسيحة في منطقة الشرق الأوسط 28.8% من إجمالي السكان الذي يبلغ عدده 194 مليون نسمة (إحصائيات سنة 2007)، وأكثر هذه الجماعات فعالية سياسية وعددية هم الأكراد والفلسطينيون، وهي شعوب قومية انصهرت في إطار عملية تشكل الدولة في المنطقة في القرن العشرين⁽¹⁾.

وتشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كلا من بريطانيا وفرنسا، بشكل عشوائي في القرن التاسع عشر، والتي

(1). تيد روبرت جار، مرجع سابق. ص 47

تمثل تشابكا وتداخلا ساعد على إثارة الحروب والنزاعات في المنطقة.

هناك ثلاث طوائف من الطوائف الدينية العشرة المسيية ، تنتمي إلى الشيعة وهم معوقون سياسيا في المملكة العربية السعودية ، وأقلية متشددة في لبنان ، وأغلبية مضطهدة (في عهد حزب البعث) في العراق ، ويضم الشرق الأوسط أيضا عددا من الأقليات المتميزة ، والتي تستحوذ على السلطة السياسية ، المارونيون في لبنان ، والعلويون في سوريا ، والسنة في العراق (في عهد حزب البعث). بيد أن الصراع الطائفي في الشرق الأوسط أعلى نسبيا عن مثيله في مناطق العالم الأخرى. (1)

تتضمن منطقة الشرق الأوسط على تنوع عرقي وديني ولغوي ، إذ تتكون من أكثرية (عرب مسلمين) بمذهبيهما الكبيرين السني (بمدارسه الأربعة) ، والشييعي غير الباطني (الجعفرية والزيدية تحديدا) ، وأما الباقي من الجماعات سواء عربية أو غير عربية ، مسلمة أو غير مسلمة ، فيمكن إدراجها تحت ما يمكن وصفه بالأقليات. ويمكن الاكتفاء في هذا المجال بأمثلة من العراق ولبنان ، سوريا ، مصر ، البحرين ، السعودية.

يشكل الشيعة والسنة الأغلبية في العراق المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا ، وهناك الأكراد التركمان ، المسيحيون العرب ، الإيرانيون في شمال العراق وشماله الشرقي ، خصوصا في جبل

(1) تيدروربت جار ، مرجع سابق . ص 48

سنجار، ومنطقة الشيخان، وهم يشكلون 18% من السكان، وفيما يشكل الإيرانيون 1,5% من السكان، يشكل التركمان 2% متمركزون في مدينة كركوك وبلدة تلعفر، والسواد الأعظم منهم سنة أحناف، أما المسيحيون العرب (روم أرثوذكس، روم كاثوليك) وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب (نساطرة، آشوريون...) فيشكلون 3% من عدد السكان، وهناك أيضا الصابئة المندائيون (أتباع يوحنا المعمدان، يعيش معظمهم عند ضفاف الأنهار والترع جنوب العراق)، فيشكلون أقل من 1% من السكان، والشركس يشكلون 0.5% والأرمن (كلهم مسيحيون) فهم أقلية ضئيلة، ثم اليهود وهم من أقدم الجاليات هاجروا كلهم تقريبا.⁽¹⁾

إن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا، ودينيا، ولغويا قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط، مثل العراق وسوريا ولبنان وغيرهم، فهو من جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية، أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع مصدرا للتوترات السياسية، وإلى حد ما أخذ شكل النزاعات المسلحة.

غير أن هذا التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات والتدخل الأجنبي والأوضاع الاقتصادية، قد لعبت دورها في جعل هذه المنطقة

(1) مسعود ظاهر، "خريطة الأقليات في الوطن العربي". مأخوذ من

أقل اندماجا وانتماء، الأمر الذي نجم عنه مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة.⁽¹⁾

أما بخصوص لبنان حالة الدراسة في هذا البحث والذي سيأتي تفصيله في الفصل الثالث، فإنه يشكل المسيحيون العرب فيه (موارنة وروم الأرثوذكس وبروتستانت) 33% من السكان، والمسيحيون غير العرب (الأرمن "الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت" والسريان واللاتين والأقباط) 5%، كما يشكل الدورز 6%، والعلويين (كالدروز من الشيعة الباطنية) والأكراد والترك وكل منهم يشكل نحو 1% من السكان.⁽²⁾

هذه التركيبة الطائفية المعقدة استغلت في الكثير من الأحيان من قبل قوى خارجية إقليمية ودولية، وبعض القوى المحلية، من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وذلك منذ القرن الثامن عشر، غير أن ذروة هذا الاستغلال بدت خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1990 أكثر وضوحا.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض العصبية التي يربطها الانتماء المشترك الطائفي أو الجهوي أو القبلي، قد سيطرت على أجهزة الدولة ووصل أكثرها أهلية إلى سدة السلطة في الكيانات

(1) عيسى على إبراهيم، مشكلات اقتصادية وسياسية رؤية جغرافية معاصرة . بيروت

دار النهضة العربية 2002 .ص113

(2) مسعود ظاهر . مرجع سابق . ص 2

التي شكلت بلدان المشرق العربي (المسيحيين في لبنان)، إثر اتفاقية سيكس بيكو.⁽¹⁾

وللعامل الديموغرافي أهميته، فالإحصائيات تؤكد أن لبنان اليوم هو بلد ذو أغلبية مسلمة، وعدد المسيحيين فيه لم يعد يتجاوز 39% من عدد السكان، وهو آخذ في التناقص بسبب الهجرة وتردي الأوضاع الاقتصادية.⁽²⁾

وعليه فالتغييرات الديموغرافية لها انعكاساتها على الوضع السياسي والاجتماعي في لبنان، وعلى وضع التوازنات داخل السلطة، وفي تحديد فيما إذا كان ذلك عاملاً مستقرراً للنظام السياسي من عدمه.

ونشير إلى أن لبنان ينفرد عن بقية الدول، في أن الأقليات فيه ليست متواجدة ضمن مناطق جيواقتصادية، كالأكراد في العراق مثلاً أو سكان دارفور في السودان، مما يجعل الصراع فيه مقتصر فقط على السلطة والنفوذ داخل أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، ويعد ذلك عاملاً مهماً في إبعاد فرضية المطالبة بالانفصال، أو الحكم الذاتي للأقليات في لبنان.

(1) جورج القصبيني، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص44

(2) عمران سلمان، "لبنان معركة صغيرة ضمن حرب طويلة". مؤخوذ من الموقع :

WWW.AAFAP http

ORG/MASANAS. ASPX ID- MAS 31 +779/23/09

وفي سوريا يشكل العلويون 10% من السكان، وهم موجودون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص، والدروز 4%، والإسماعليون 1%، يتمركزون في بلدة سلمية. أما المسيحيون العرب (معظمهم روم أرثوذكس وروم كاثوليك وموارنة)، موجودون في معظم المدن السورية، ويشكلون مع عشائر بدوية استقرت خلال القرن الماضي في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة 7%، أما المسيحيون غير العرب فلهم وجود كثيف في شمال سوريا خصوصا، ويمثلون 3%، والأكراد يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدودية بشمال سوريا، لا سيما محافظة الحسكة وهم 3%، من مجموع السكان، والترك و بالذات التركمان فهم منتشرون في مناطق مختلفة من سوريا حيث يشكلون 1%، والشركس 1%، أما اليهود هاجر معظمهم من دمشق وحلب ويشكلون أقلية ضئيلة.⁽¹⁾

كما تمثل دمشق مركز لثلاث بطيريكيات (الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الاثوذكس)، ومن المهم التذكير بأن المسيحية السورية تمثل تنوعا كبيرا في الكنائس والعقائد والشعائر (11 طائفة).⁽²⁾

(1) مسعود ظاهر، مرجع سابق . ص 2

(2) جوزيف ياكوب، مابعد الأقليات بديل على تكاثر الدول، تر: حسين عمر . بيروت :

المركز الثقافي العربي، 2004. ص 206

والجدير بالذكر أن هذه الطوائف على اختلافها تعيش على وفاق مع المسلمين، وقد عرفت السلطة السياسية السورية إحاطة نفسها دوماً بمعاونين من العرب المسيحيين في كافة المستويات .

وفي مصر يشكل الأقباط (معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك وأقل منها من البروتستانت) 9% من السكان، يليهم النوبيون (من فيهم الكنوز وجماعات أخرى)، الذين يشكلون 2%، والأرمن والأوروبيون واليهود يشكلون 1%، وهناك الأفارقة والفجر والبربر هؤلاء جميعاً يشكلون نحو 3% من السكان.⁽¹⁾

ولإشارة أنه من الأمور التي تثير قلق الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، هي طريقة تعامل السلطات المصرية مع قضايا الأقليات، وبالأخص الدينية منها، فقضية طلب الحكومة الإشارة إلى الانتماء الديني في بطاقات الهوية الوطنية، يثير عند الغرب مسألة التمييز ضد المواطنين الذين يرغبون في التحول عن دينهم إلى ديانات أخرى، بالإضافة إلى بواعث قلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حول التمييز ضد المسيحيين والبهائيين وغيرهم من الأقليات الدينية في البلاد.

كما يمكن تلخيص المشكلة القبطية، في الهوية السحيقة بين ما ينص عليه الدستور من ناحية، وما تمارسه السلطات المصرية من ناحية أخرى، فالدستور ينص على المساواة في حقوق المواطنة دون

(1) مسعود ظاهر، مرجع سابق . ص 2

تميز بسبب الجنس أو الدين أو الأصل، ولكن في التطبيق هناك صور شتى للتمييز والتفرقة، ولعل أهمها وأبرزها ما يتعلق بإنشاء دور العبادة حيث مازال بناء كنيسة أو حتى ترميمها يحتاج إلى قرار جمهوري.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى يشهد الأقباط تمثيلاً هزيلًا، في المجالس المنتخبة المختلفة، أو في التعيينات في المناصب العليا القيادية.

لا يوجد الأقباط في منطقة جغرافية بعينها، وليس لهم طرائق عيش مختلفة، ولا سمات عرقية يمكن تمييزها عن بقية السكان، وعليه فالحديث عن اضطهاد الأقباط، إنما يهدف أساسًا إلى فكرة الانفصال وزعزعة استقرار النظام السياسي في مصر.⁽²⁾

وقد بدا جليا الظهور السياسي للأقباط في مصر، بتأسيس إعلام قبطني يقدم معانات الأقباط، والحوادث الناتجة عن اضطهادهم.

فالقبطي الذي يريد أن يعرف الحقيقة، حول كل حوادث اضطهاد الأقباط، لن يبحث عن هذا الموضوع في الأهرام أو الشرق الأوسط أو (BBC)، ولا حتى (CNN)، بل يذهب مباشرة إلى

(1) سعد الدين إبراهيم، "متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة". مؤخوذ من الموقع:

[http // ahl -alquran com /arabic / show- article php %5Cmain -id-1396 18-4/2009](http://ahl-alquran.com/arabic/show-article.php%5Cmain-id-1396-18-4/2009)

(2) مسعود ظاهر، مرجع نفسه . ص 4

الموقع "العملاق للأقباط متحدون" أو "الأقباط الأحرار" أو الكتيبة الطيبة" أو "صوت المهاجر" أو "جريدة المصري بأستراليا"، كما تجدر الإشارة إلى أن مدينة كوم حمادة يوجد بها حوالي 700 أسرة مسيحية، ورغم ذلك لا يوجد أي مفر من أن يعاني الأقباط وأن يؤدوا الصلاة في مبنى آيل للسقوط، أو الصلاة في الشارع، لأن الأجهزة الأمنية المصرية ترفض السماح لهم ببناء الكنائس وترميمها. (1)

وللإشارة إلى أن الدولة وجهازها الأمني أمعنت في إنكار وجود مطالب ومظالم ومشكلات خاصة لأقباط مصر، أكثر من ذلك فإن أجهزة الدولة المصرية دأبت على ملاحقة وترويع كل من يحاول فتح حوار علمي وثقافي أو سياسي حول هذه الأمور، حتى لو كانت المحاولة في مقاعد الدراسة أو مراكز البحوث أو المنتديات العلمية. (2)

ومهما ذكرنا فمشكلة الأقليات في مصر أو في أي دولة عربية، إلا وصاحبها مشكلة الأغلبية، أي أنه لا توجد مشكلة للأقباط مثلا إلا لأن هناك مشكلة أكبر للمسلمين، فمشكلة الأقليات هي الوجه الآخر لمشكلة عند الأغلبية.

(1) صموئيل تاوضروس، "الأقليات في مصر". مأخوذ من الموقع:

<http://www.copticnews.ca/samuel>

Nov06 2007 -st-george-chureh- kom-hamada-htm 18/4/2009

(2) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق . ص 9

وفي البحرين توجد أقليات الهولة والعجم، الهولة المنحدرين من أصول تاريخية من سواحل فارس ومن الطائفة السنية، وكذلك العجم المنحدرين تاريخيا من إيران الداخل والسواحل والأطراف، ومن الطائفة الشيعية، وقد ساهموا تاريخيا في الحقل السياسي والنظالي والكفاحي من خلال انخراطهم في التنظيمات السياسية السرية، منذ الخمسينيات من القرن الماضي.⁽¹⁾

تؤكد الكثير من التقارير على أن القضية في السعودية ليست بين أقلية وأكثريّة، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25% من السكان، فالأغلبية من أهل السنة أغلبهم (شوافع)، وهناك في الجنوب 6% اسماعيليين، وهناك 15% شيعة، لذلك فالوهابية أقلية حاكمة في السعودية.⁽²⁾

ومنه الوهابية ليست مذهباً، بل هي حركة أقرب للحركات السياسية منها إلى المذهب، فالمذاهب الدينية معروفة.

وتشكل الأقلية الإسماعيلية في السعودية والمتمركزة في الغرب، صورة من صور المعاناة فقرا وتهميشا، حيث هيمنت

(1) عبد الله جناحي، "الأقليات والأكثريات في دوائر الهوية الثقافية. البحرين نموذجا"، مؤتمر قضايا الأقليات والعولمة ليبيا 2007/5/8 مأخوذ من الموقع

www.:: ads gogle 2009/4/20

(2) حمزة الحسن، "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية" مأخوذ من الموقع:

http.www. tv/alfayhaa-programs/daily-programs/space/10057

alfayhaa 20/04/2009

السعودية على هذه المنطقة وهي منطقة نجران عام 1934 على خلفية معاهدة مع اليمن، بالمقابل استقبلت منطقة نجران موجات هجرة موجهة، تهدف إلى تغيير ديموغرافية المدينة، وتمييع هويتها المحلية، وهي استراتيجية معروفة تمارسها الدولة المركزية وتطبقها على أطرافها البعيدة.⁽¹⁾

ولإشارة أن السلطة السعودية تقوم بتولية الأفراد على هذه المناطق لاتريطهم بها أي علاقة اجتماعية، أو تاريخية، بما يفضي في الكثير من الأحيان إلى التصادم وعدم الاستقرار فيها.

فالسلفيون في السعودية يرسخون فكرة واحدة، تمثل عندهم الحقيقة المطلقة التي تنفي ما عداها، ولا تلتزم بتسامح المنهج الإسلامي الشامل، بل تشكل نظرتهم أساسا في الرقابة على سلوكيات الناس، معتمدين في دورهم هذا على مساندة الدولة، وهذه النظرة ملازمة في مراحل التعليم من بدايتها، حيث يعتمد المنهج الديني على رأي واحد، ويضع الباحثين من أصحاب المذاهب والثقافات الأخرى في مواقع البدعة، التي تتهم بالكفر والضلال.⁽²⁾

يبدو للمتأمل في الجغرافيا الإثنية في منطقة الخليج العربي، أن الأغلبية في المنطقة تتكون من العرب و المسلمين بمذهبهم

(1) مضايوي الرشيد، "السعودية حراك الاقلية يطيح بأمر". مأخوذ في الموقع:

http://www.mottaqaa.com/media/liblpi/1226330_gif20/4/2009

(2) زكريا سليمان بيومي، "السعودية وفكرة المواطنة بين استيعاب الأقليات وإثارة

المتشددين الإسلاميين". مأخوذ من الموقع بسسبي:

<http://www.alsr.ws/index.cfm?methad=home> .COM 20/04/09

السني، أما كل الجماعات الأخرى، فتتدرج تحت ما يمكن وصفه بالأقليات، وتنتشر هذه الأخيرة في المنطقة على أساس الدين والعرق، فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12% من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة إلى أخرى. ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60% و65%، تليها الكويت بنسبة 30%، ثم السعودية بنسبة تتراوح ما بين 15% و20%، وتبلغ نسبتهم في قطر 16%، ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات، ولا تتعدى نسبتهم 10% في سلطنة عمان، ويأتي المسيحيون في المرتبة الثانية، حيث يشكلون نسبة 9% في البحرين، تليها قطر بنسبة 8,5%، ثم كلا من الكويت والإمارات بنسبة لا تتجاوز 5% (1).

والجدير بالذكر هنا أن مصدر الوجود المسيحي في المنطقة، مرده أساسا لوجود أعداد كبيرة من ذوي الجنسيات الأجنبية بتلك الدول، سواء للعمل أو ضمن القوات الأجنبية الموجودة بالقواعد العسكرية.

أما ثالث الفئات دينيا فهم اليهود، وعددهم قليل جدا، وهم في مملكة البحرين فقط، ولا يوجد بيان رسمي دقيق بعددهم الفعلي. وعلى أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسية، أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان، ففي

(1) محمد صادق إسماعيل، "الأقليات في الخليج العربي وقفة تأمل". مأخوذ من الموقع:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

.25/04/2009

قطر 10٪، وكذلك في البحرين، أما في الكويت تبلغ نسبتهم 4٪ والإمارات 12٪ والسعودية أقل من 4٪ من إجمالي السكان، أما الآسيويون فيشكلون الأقلية الأكثر عدداً بدول الخليج، وتختلف نسبة وجودهم من دولة إلى أخرى، وفي المرتبة الثالثة الأفارقة، من جنسيات وأعراق مختلفة، مثل النوبيين والكنوز والزنوج والزغاوة والهوسا وغيرهم، وهم متواجدون بنسب قليلة في كل من السعودية 5٪ وسلطنة عمان 2٪ وبنسب بين 1٪ و2٪ في باقي الدول.⁽¹⁾

المطلب الثاني

توزيع الأقليات من منظور الحراك السياسي

إن الظهور السياسي للأقليات لا يشكل مشكلة عربية فقط، بل يعتبر ظاهرة عالمية نظراً لأن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي، أصبحت أكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل، ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية. ومع ظهور أفكار الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، في النصف الثاني من القرن الماضي، صار من الصعوبة إنكار حق الأقليات العرقية والدينية وغيرها في المساواة.

كما نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يؤكد على حقوق الأقليات في موقعين اثنين، المادة الأولى التي تؤسس لفلسفة هذه الوثيقة، والمادة 18 المتعلقة بالحرية الدينية والمعتقد، حيث تنص

(1) مرجع نفسه.

المادة الأولى على: « يولد جميع الناس أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم التعامل مع بعضهم البعض بروح من الإخاء.»، فالحرية هنا تعني غياب التبعية للغير، والاستقلال الذاتي، واستقلال العلاقات والنشاطات، والخيارات وشخصيتها. والمادة 18 تنص على أنه: « لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة، وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.»⁽¹⁾

والجدير بالذكر أن الأقلية بالمفهوم القانوني، كما تم توضيحه في الإطار المفاهيمي، هي مجموعة من الأفراد، لها خصائص وعادات معينة يودون المحافظة عليها، تختلف عن خصائص وعادات باقي مجموع السكان، مع أن الكثير ممن يذهبون إلى التشكيك في وطنية الأقليات، فتتهم الشيعة بالولاء لإيران، ويتهم الأقباط في مصر بولائهم لأمريكا، وتنفيذ مخططات صليبية لإثارة الفتنة الطائفية.⁽²⁾

(1) جوزيف ياكوب، تر : حسين عمر، مابعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول . المركز

الثقافي العربي. المغرب: 2004، ص 51

(2) سليم مطر، جدل الهويات، عرب . أكراد . تركمان . سريان . يزيدية . صراع

الإنتماءات في العراق والشرق الاوسط . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

2003.ص 88

من هذا المنظور نركز على الأقليات التي تتميز بالحراك والفاعلية السياسية في دول الشرق الأوسط على غرار الأكراد، الأقباط، المسيحيين، الدروز، الشيعة، السنة.

إن الإرادة القوية والمستمرة للأكراد بتوسيع كردستان، ستدفعهم يوماً ما إلى المطالبة باستقلال مناطق تواجدهم في دمشق وبيروت وبغداد، حينها لن يبدو الأمر غريباً.

ومن جهة أخرى يقدر الدستور العراقي، بأن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين (العرب والأكراد)، ومن قوميات أخرى (المادة 5، ب) تعتبر حقوقها مشروعة، وقد جرى توضيح مضمون عبارة قوميات أخرى في 1972 عبر إصدار مرسوم رقم 251 الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقية وهم الآشوريون والكلدان والذين يسمون بالسريان.⁽¹⁾

وعلى أية حال فإن السلطات العراقية فرضت على الكلدوآشوريين الالتزام بنظام سياسي صارم، خطوطه العريضة هي: دعم الحزب الحاكم، دعم سياسة السلطات بثبات، المشاركة في التعبئة القومية، الانخراط والمساهمة في المجهود الحربي للبلاد، (الحرب ضد إيران، وحرب الخليج 1991)، وأن أي تهاون إزاء هذه النقاط يكون تحت طائلة العقاب الصارم.⁽²⁾

(1) جوزيف ياكوب، مرجع نفسه. ص 176

(2) جوزيف ياكوب، مرجع سابق. ص 181

وينبغي التوضيح أن بعض الدول العربية في الشرق الأوسط، منها (العراق سوريا، الأردن، لبنان)، قد صادقت على المواثيق الستة الأساسية للأمم المتحدة **ONU** المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعترف من بين حقوق أخرى بحق الأقليات، التي ينبغي فقط تعزيز فاعليتها.

أما بالنسبة للأقباط في مصر، فقد رشحت الأحزاب والقوى السياسية (14) مرشحا، خاض (17) مرشحا قبطيا الانتخابات كمستقلين، وبالتالي يبلغ إجمالي المرشحين الأقباط في الانتخابات العامة سنة 2005 (31 مرشحا)، مقابل (74) مرشحا في انتخابات سنة 2000، و(75) مرشحا في انتخابات سنة 1995، مما يدل على تراجع مشاركة الأقباط على مستوى الترشح في الانتخابات، أما بالنسبة للنتائج فقد نجح قبطي واحد فقط في انتخابات 1995. (1)

للإشارة فإن الأقباط في مصر، يلجأون إلى تأسيس مواقع خاصة بهم، يعرضون عبرها مشاكلهم ومعاناتهم، ذكرنا منها أمثلة في المطلب السابق، وذلك نتيجة عدم السماح لهم في مصر بالتعبير الحر عن مطالبهم أو انشغالاتهم في مختلف المجالات.

(1) حسين توفيق إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر . المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان : العدد 326، 2006. ص 57

المبحث الثاني

وضع الأقليات في الشرق الأوسط

تختلف المطالب والتطلعات السياسية للأقليات في الشرق الأوسط، وفقا لموقعها الجغرافي، والجيواقتصادي، ووزنها السياسي، وامتدادها التاريخي هذا من جهة، ومدى ارتباطها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية من جهة أخرى. فيمكن أن تتطور المطالبة بالحقوق السياسية والمساواة الاقتصادية والاجتماعية للأقليات داخل البلد الواحد، إلى محاولة الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي .

في هذا المبحث سنعرض مختلف مطالب الأقلية في بعض دول الشرق الأوسط وحدود استجابة النظم السياسية لهذه المطالب، وانعكاسات ذلك على استقرارها الداخلي والإقليمي، معتمدين على توظيف المقاربة النظامية، لتقرير مدى كفاءة النظم السياسية القائمة على تحقيق توازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام المدخلات التي تفرض عليها.

المطلب الأول

مطالب الأقليات

شهدت نهاية القرن العشرين تصاعدا ونموا في ظاهرة القوميات الصغرى، التي أصبحت تبحث عن مكان لها تحت سماء

السياسة في بلادها، واستخدمت الدول الكبرى هذه الأقليات لتحقيق مصالحها، فساندت طائفة دون أخرى، فكانت النتيجة حروب عديدة في إفريقيا (رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية...)، وحركات تمرد ضد الدولة المركزية على أساس الشعور بهضم حقوق الأقليات، وإن اضطغت تلك الدعاوى أحيانا بصبغة سياسية لإخفاء مطالب ذات أصل عرقي كما في السودان مثلا. (1)

تتكاثر الحركات المطالبة للأقليات التي تعم العالم وتنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، حيث تطرح أساس الدولة للمناقشة. فبعد حركة توحيد طويلة أدت إلى انتصار الدولة الأمة في القرن العشرين. سيكون القرن الواحد والعشرون دون شك قرن تحطيمها، لأن السعي إلى الدمج، المتعارض مع التفويت، يدفع من الآن فصاعدا التمايز قدما أمامه. (2)

إن التوجه العام السائد نحو مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يشكل إحدى العوامل القوية لانتعاش حركات الأقليات، كما يؤدي توظيف أدوات العولمة، من سرعة الاتصالات، وانتشار المعلومة، إلى تحد إضافي تستخدمه الأقليات سواء منها الطائفية أو القومية في الشرق الأوسط، في عملياتها الانفصالية، نتيجة امتداداتها عبر حدود الدولة.

(1) إبراهيم محمد آدم، "الحقوق السياسية للأقليات بين النظامين الإسلامي والعلماني"،

مأخوذ من الموقع: <http://www.sudansite.net> 2009/4/22

(2) جوزيف ياكوب. مرجع سابق . ص 13

يمكن التطرق إلى مطالب الأقليات حسب ما جاء في كتاب
"أقليات في خطر" لتيدروبرت جار والتي تتمثل في الآتي: (1)

- الاستخدام الحر للغة الأم في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
 - إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية، والمحافظة على القائمة منها.
 - الاعتراف بحق الممارسة الدينية.
 - إقامة الاتصالات والحفاظ عليها فيما بينهم، بلا قيود داخل بلدهم والاتصال عبر الحدود مع الدول والجماعات الأخرى.
 - إنشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلدهم والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، ويستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فرديا وجماعيا مع أعضاء جماعتهم الأخرى.
 - السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
 - الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.
- وعند التطرق إلى تقديم المطالب المتعلقة بمصالح الأقليات الطائفية، لا بد من الأخذ في عين الاعتبار مسائل مهمة. (2)

(1) تيد روبرت جار، مرجع سابق . ص ص 95، 96

(2) مرجع نفسه . ص ص 92، 93

1- إن المصالح الاجتماعية للأقليات الطائفية ليست واحدة ، حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل كل جماعة طائفية.

2- التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف ، والتعبير عن المصلحة الجماعية.

3- بعض التعبيرات السياسية عن المصلحة الجماعية لأقليات طائفية ، تكون أكثر مصداقية وأصالة عن غيرها ، فهي تقوم على عملية التعبئة الطائفية وأكثر هذه الحركات أصالة هي تلك التي تمثل المصالح المشتركة للجماعة على أفضل وجه على مستوى المبادئ.

4- مصالح الجماعة وتغيير الأهداف أثناء مجرى الصراع الطائفي ، حيث يتزايد الإجماع على المصالح المشتركة أثناء مجرى الصراع المكشوف ، وطبقا للمبدأ السوسولوجي المستقر فإن الصراع مع عدو خارجي يزيد من التضامن داخل الجماعة .

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من التمييز بين نوعين من الأقليات ، على ذكر ابن خلدون ، قبائل بدون تنظيم سياسي التي تتطابق فيها العلاقات السياسية على علاقات القرابة ، وقبائل بتنظيم سياسي التي تصل فيها الأرستقراطية القبلية أن تستقل ذاتيا وجزئيا. وأن تضمن سيطرتها على باقي القبيلة ، بدون أن تقطع صلتها مع علاقات القرابة ، ففي هذا التناقض بين السيطرة التي تمارسها الأرستقراطية القبلية ودعم العلاقات للتعاون القبلي ،

يكمن المعنى العميق للعصبية وصاحب العصبية إذا بلغ رتبة طلب ما فوقها. (1)

تواجه الأقليات في مصر مشاكل عديدة في مواجهة السلطة، حيث يواجه البهائيون على سبيل المثال لا الحصر، مشاكل تتمثل في عدم حصولهم على شهادات ميلاد وبطاقات الرقم القومي، مدون بها ديانتهم البهائية، بل يجبرون على كتابة كلمة مسلم في خانة الديانة، رغم أنهم ليسوا كذلك، بالإضافة إلى مطالبتهم بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، وممارسة طقوسهم.

والشيعة معرضون دائما للتشكيك في عقيدتهم ووطنيتهم، إذ ينبغي عليهم دائما إثبات إسلامهم وعروبيتهم، ونفي أي علاقة لهم بإيران، وإلا يعدون خونة وعملاء كما أنهم ممنوعون أيضا من بناء عتباتهم وحسينياتهم الشيعية.

أما طائفة القرآنيين فإن أخطر ما يؤلمهم هو عدم وجود من يدافع عنهم في صفوف المثقفين والليبراليين، حتى لا يتهموا بالردة أو إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو إثارة الفتنة الطائفية، وكل هذه الطوائف ممنوعة من تولي كافة المناصب السيادية والحساسة في الدولة، وخاصة الأمنية والعسكرية منها. (2)

(1) عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان : ط 2، 1982. ص 127

(2) ممدوح نخلة، "الأقليات في مصر بين المطرقة والسندان"، مأخوذ من الموقع:

وبخصوص المملكة العربية السعودية، فقد شهدت منطقة نجران منذ عام 2000 نتيجة شعور أهل نجران بالتهميش والتعسف، تمردا على السلطة المطلقة التي اتبعتها أمير المنطقة، وحدثت مواجهات متعددة بين الإمارة وأهل نجران، تم على خلفيتها احتجاز أكثر من 400 شخص من سكانها. وتناقلت وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية العالمية، أخبار التتكيل والتهميش الذي تتعرض له الأقلية الإسماعيلية، واستطاعت هذه الأقلية أن توصل صوتها إلى العالم الخارجي تماما كما استطاعت الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية منذ أكثر من عقدين، أن تتحرك مطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، وبعد مصادمات مع السلطة وأجهزة الدولة الأمنية اضطرت الدولة أن تغير أسلوبها عام 1993، وتفتح باب الحوار مع رموز الحركة السياسية الشيعية.⁽¹⁾

يمكن القول أن السعودية لا تغير من سياستها المتسمة باستخدام العنف اتجاه الحراك السياسي السلمي المفتوح، إلا بعد المصادمات العنيفة، لتحدد بعدها الأطر السياسية والاجتماعية لحل المشاكل من هذا النوع، وعليه فسلوك النظام السعودي يعطي صورة واضحة عن عدم الاستجابة لأي مطالب وحقوق، إلا عن طريق العنف والمصادمات.

(1) مضايوي الرشيد، "السعودية حراك الأقلية يطيح بأمر". مأخوذ من الموقع :

وكما يشير الدكتور "حمزة الحسن" أنه ليس هناك أي جهة غير التيار السلفي له حقوق، الحديث عن الحقوق في السعودية هو حديث عن شيء خيالي، والنظام السعودي ضيق على الأقليات، ولا يسمح لهم أن يتبوعوا أي منصب وخاصة الأقلية الشيعية.⁽¹⁾

تتظر المملكة العربية السعودية إلى مشكلة الطائفة الشيعية من خلال ولاء هذه الأخيرة خارج الحدود، الأمر الذي يشكل هاجس لدى السلطات، والمبرر في ذات الوقت للتضييق عليها، وإدراجها في خانة الاتهام.

وبالنسبة للعراق هناك العديد من الشبكات والجمعيات للكردوآشوريين التي لاتعد ولا تحصى 150 جمعية في أوروبا، 200 جمعية في الولايات المتحدة الأمريكية، 20 في كندا، 30 في استراليا، 10 في نيوزيلندا، وفيض من الملتقيات ووسائل التعبئة، وهذه الطائفة تعمل على بناء ذاتها، فطالب الآشوريون بالحقوق الثقافية والاثنوقومية لأن وعيا جديدا تبلور وسط هذه الجماعة، إذ تدعوا منظماتهم ونشراهم باستمرار إلى الواجب القومي، وضرورة الحكم الذاتي.⁽²⁾

(1) حمزة الحسن، "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية". مأخوذ من الموقع:

[http:// www.alfayaa.tv/20.4/2009](http://www.alfayaa.tv/20.4/2009)

(2) زهير سوكاح، "الهوية بين الكتابة والتاريخية والذاكرة الجمعية نحو نموذج ذاكرتي فلسطيني". مجلة الرؤى، العدد 81 . PDF

تشكل الأقليات بالمنظورين الديني والعرقى، تأثيرات سياسية على دول منطقة الخليج، فعلى صعيد الأقليات الدينية المذهبية، يبرز أمر الشيعة كقوة شعبية تسعى للتأثير على السياسة العامة للدول الخليجية، ولاحتمال مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي البحرين سمحت لهم الإصلاحات بأخذ مكانة كبيرة في مجمل نواحي الحياة العامة، كما استفاد الشيعة في الكويت من حالة الانفتاح السياسي، فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة من بين 50 مقعداً.⁽¹⁾

وحتى في الجانب الاقتصادي، يسعى الشيعة إلى لعب دور هام في الاستحواذ على مشاريع اقتصادية وتكنولوجية، داخل دول الخليج، كما يحتل تجار الشيعة مكانة كبيرة ومهمة في تجارة بعض أنواع البضائع في المنطقة كالألبسة، وبعض السلع الاستهلاكية.

وعلى صعيد الأقليات العرقية، مثل الآسيويين والأفارقة والإيرانيين تظهر الآثار على كافة سياسات دول الخليج، من إمكانية تدويل قضايا العمالة في الخليج بل وتسييسها في إطار العولمة، الأمر الذي يحمل معه تحول مواطني هذه الدول إلى أقليات،

(1) محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق . ص 4

في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية، وقد تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة مستقبلا. (1)

المطلب الثاني

حدود استجابة النظم السياسية لمطالب الأقليات

ونعني بذلك مدى قدرة النظام السياسي على ضبط السلوك الاجتماعي، لعلاقات الأفراد والجماعات، وحسب "غابر يال آلونند" فإنه يمكن دراسة ذلك من خلال القدرة التنظيمية الإستخراجية، من خلال هدف عملية التنظيم، وأساليب التنظيم، ومدى تكرار استخدام هذه الأساليب، وحدود التسامح التي تتيحها، ومدى التزام المواطنين بها. (2)

لقد كانت هناك تعايشات بين الأديان الثلاثة، وبين الأجناس المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان قد حدثت اضطهادات جائرة، فبسبب سياسات السلطات إزاء المجتمع كله، لقد كان هناك احترام متبادل في عصور خلت، وأن الانتهاكات التي حدثت لم يشترك فيها أي نسق اجتماعي من الأكثرية إزاء الأقلية، بل لقد وقفت الملل المسيحية الشرقية في بلاد الشام كلها مثلاً مع المسلمين ضد الصليبيين، بل وأمعن الصليبيون في اضطهاد المسيحيين العرب الشرقيين قبل المسلمين، كانت هناك مصاهرات

(1) مرجع نفسه . ص 2

(2) محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسية، دار الوفاء الدنيا الطباعة

والنشر، الإسكندرية : 2008. ص 13

بين العرب والأكراد والتركمان أو بين الأمازيغ والعرب، أو بين الأتراك والعرب.⁽¹⁾

فمعظم حكومات الشرق الأوسط، نجدها تهتم بالحد من اقتراب الأقليات من السلطة السياسية، بأكثر مما تهتم بمصالح هذه الأقليات، وتتعرض الجماعات في هذه المنطقة إلى التمييز السياسي الحاد، أكثر من أي منطقة أخرى، وتجيء في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية، من حيث حدة وقسوة التمييز الاقتصادي.

فلقد استبعد الفلسطينيون والأكراد والشيعة من السلطة والمشاركة السياسية في عديد من الدول، لأن مطالب هذه الجماعات تهدد البناء الاجتماعي للنخب القومية.⁽²⁾ بالإضافة إلى أن الأقليات في هذه المنطقة، تسجل أعلى معدلات التوتر الديموغرافي.

في حين هناك من يرى بأنه يمكن أن يتحقق انتماء المواطنين جميعاً للوطن، وبالتالي يتحقق ولاؤهم لوطنهم، بفضل المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات، وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح

1. سيار الجميل، "مدخل لفهم الأقليات في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية"، مأخوذ من الموقع:

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/4/223093.htm>
2009.45

(2) تيد روبرت جار، مرجع سابق . ص 91

المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، قيمة اجتماعية وأخلاقية، وممارسة سلوكية، يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وورقي حضاري، وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة الجميع على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس.⁽¹⁾

فحزب البعث الحاكم في سوريا جسم سياسي تعددي وعلماني، لا يميز بين السوريين على أساس الدين والطائفة أو العرق، ويطالب فقط بالطاعة، واحترام الهوية العربية السورية، فمجموعة العائلات التي تحكم سوريا تنتمي إلى الطائفة العلوية، وهي طائفة مختلفة جدا في معتقداتها وعاداتها عن الشيعة، رغم أن العلوية من المذهب الشيعي، وقد حرص العلويون بشدة على إعطاء المجموعات الأخرى في البلد، حصة مرضية إلى حد ما من المناصب السياسية المختلفة، كما استطاعت السيطرة على الوضع الداخلي بصفة مطلقة.⁽²⁾

وقد سجلت بداية الانفتاح منذ 1990 تاريخ الانتخابات التشريعية الرابعة لمجلس الشعب السوري، انتخاب 84 نائبا سوريا مستقلا، من أصل 250 نائبا من بينهم مسيحيون، ومنهم نائب

(1) على خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004. ص ص 39، 40

(2) جوني دايار، (تر: بسام شيحا)، الفوضى التي نظمها. الشرق الأوسط بعد العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: 2008، ص ص 165، 166

قومي آشوري، وثلاثة نواب أكراد، للعلم أن حزب البعث يوجد في السلطة منذ 1964.⁽¹⁾

كما نشير إلى أن الدستور السوري لم يذكر أن الإسلام دين الدولة، بل اكتفى بتحديد هوية رئيس الدولة الذي يجب أن يكون مسلماً، كما أن الشريعة لا تشكل المصدر الوحيد الحصري للتشريع لكنها مصدر أساسي.

وبخصوص حرية المعتقد، فإن القانون الأساسي الذي أعترض عليه السنة ينص على أن: «الدولة تحترم كل الأديان وتكفل إقامة كل الشعائر شريطة أن لا يخل ذلك بالنظام العام.» فحرية العبادة معلنة ومصانة بالدستور، ودور العبادة معفاة من الضرائب، ويوزع الماء والكهرباء مجاناً على الكنائس والجوامع، وأعياد الميلاد والفصح عطل رسمية، وتقوم الإذاعة والتلفزيون بنقل العديد من الاحتفالات الطقسية.⁽²⁾

ونشير إلى أنه يمكن اعتبار النظام السياسي السوري، استطاع إلى حد كبير احتضان الدائرتين الأولى والثانية المتعلقةتين بالفرد وهويته، والجماعة مهما كان انتماءها القبلي أو الطائفي داخل الدائرة الثالثة، وهي التي تمثل الوطنية الأمة. على حد قول

(1) جوزيف ياكوب، مرجع سابق . ص 209

(2) نفس المرجع . ص ص 209، 210

"عبد الله جناحي" في مجال تقسيمه للهوية إلى ثلاث دوائر كالتالي:⁽¹⁾

1- الدائرة الأولى وتتمثل بالفرد ككائن له احتياجاته وعليه ضغوطات، تجبره على الانعزال أو الاحتجاج أو الرفض والتطرف.

2- الدائرة الثانية وتتمثل في الجماعة أكانت قبلية أو طائفية أو إثنية، أو غيرها من الجماعات التي يلجأ إليها الفرد أمام غياب البدائل الأخرى، كملاذ وحماية وحصانة، وهي الدائرة التي يتكون فيها شعورا جماعيا سياسيا واجتماعيا وقيميا، تصبح له قوة مادية مؤثرة.

3- الدائرة الثالثة وتتمثل في الوطنية أو الأمة، والتي تحتضن الدائرتين السابقتين وكلما كانت هذه الدائرة تمتلك مقومات الجذب، من حيث توفير مبادئ وطنية وحقوقية، كلما كانت الدائرتين السابقتين في حالة تراجع على حساب الدائرة الوطنية ولصالحها.

وبالنسبة للعراق فالحكومة المركزية الموجودة في بغداد والمنتخبة ديمقراطيا فشلت في جلب الأمن والاستقرار لباقي العراق، وأنها بتركيبتها الحالية أضعف من الأطراف (الجنوب، الوسط، الشمال).⁽²⁾

(1) عبد الله جناحي، مرجع سابق .

(2) عمران سلمان، "الفدرالية للعراق ولم لا" . مأخوذ من الموقع :

<http://www.aafaq.org /25/04/2009>

والبديل أمام الحكومة المركزية، إما العودة للنموذج السابق والمتمثل في الحكومة السلطوية في بغداد على رأسها حاكم يمتاز بالكاريزمية قادر على قمع الأطراف باستخدام القوة، وهذا البديل يظهر وأنه قد تجاوزه الزمن، والبديل الثاني هو منح وتمكين الأطراف المزيد من السلطة والحرية، في إدارة شؤونها علها تشتغل بنفسها وتقوم بحل مشاكلها داخليا، وهو النموذج الفيدرالي، الذي نعتقد أنه قد نجح ولو جزئيا في الشمال مع الأكراد، خصوصا أن العراق ليس كما كان يبدو من قبل، فالكتل الثلاث الشيعية والسنة والأكراد، هي كتل قائمة بذاتها ولها سماتها، كما سبق وأن أشرنا في المبحث الأول، ومصالحها أيضا، ووجودها السياسي والاجتماعي المتميز.

كما في مصر التي فشلت في معالجة التمييز القانوني القديم ضد الأقباط، أكبر أقلية مسيحية في المنطقة، ورفضها منح البهائيين وثائق هوية شخصية قانونية.⁽¹⁾

مما يشكل للنظام السياسي في مصر عامل توتر وعدم استقرار، الشيء الذي يحول مسألة الأقليات في مصر إلى قضية ذات بعد دولي، وهو في حد ذاته تحد كبير للسلطات المصرية.

ونشير إلى أن مسألة عدم استقرار النظام السياسي، ولكونه مفهوم نسبي فإن هناك من يرى أن عدم الاستقرار

(1) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية خاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2004/2005.

مأخوذ من الموقع <http://www.zmerica.gov> 2/4/2009

السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات، التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبها استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.⁽¹⁾

وبالإسقاط يمكن القول أن معظم دول الشرق الأوسط، فاشلة إلى حد كبير في القدرة على التعامل مع الأزمات والصراعات داخلها، بما يحافظ عليها دون أن تستخدم العنف السياسي، بالإضافة إلى أن معظمها تسير في منحى تناقص الشرعية والكفاءة.

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي، مرجع سابق . ص 4

المبحث الثالث

البعد الخارجي للأقليات في الشرق الأوسط

تشكل الأقليات في الشرق الأوسط تحد إقليمياً إضافياً لمجموعة الدول في المنطقة، على اعتبار أن هذه الأقليات منتشرة عبر أكثر من دولة، وهذا في حد ذاته هاجس طبيعي للأنظمة السياسية، اتجاه ما يمكن أن يفرزه الظهور السياسي، لهذه الأقليات وخصوصاً ما تعلق بالمطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي. يتطرق هذا المبحث إلى مختلف التجاذبات الإقليمية في المنطقة، اتجاه تأثير الأقليات على استقرارها السياسي، وكذا على البعد الدولي الذي سيتم فيه عرض مواقف وإستراتيجيات مختلف القوى الدولية، حول حراك الأقليات في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

البعد الإقليمي

إن واضعي السياسة الخارجية الأمريكية من المحافظين الجدد، درسوا إستراتيجية أمن إسرائيل الذي يتطلب ضمن ما يتطلب إضعاف العراق، إلى الحدود الدنيا، أو تقسيمه، حسب مشروع إسرائيلي سري كشفت عنه مراكز أبحاث ودراسات سنة 1981. وهو تقسيم الوطن العربي مجدداً إلى دويلات أقليات وإثنيات عديدة، وقد وجد المحافظون الجدد أن احتلال العراق فرصة وخطوة

مهمة للأمن الإسرائيلي، لكنها لا تحقق متطلبات أخرى لا تقل أهمية لهذا الأمن، فتأكدوا من أن تهديد وحدة العراق، لا يتم إلا من خلال مشروع طائفي، وعلى هذا الأساس وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاث الشيعية، السنة، الأكراد.⁽¹⁾

فنتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الطوائف والقوميات، مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس على طبيعة العلاقات البينية بين هذه الدول، وفي الكثير من الأحيان هذه العلاقات هي نتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها. فالتجاذبات السياسية بين الطوائف في لبنان مثلاً، موضوعاتها الرئيسة تتعلق بتدخلات سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشأن الداخلي للبنان. علاقات تركيا بالعراق وسوريا اتجه حزب العمال الكردستاني على حدودها، علاقات لبنان بمنظمة التحرير الفلسطينية، فمن الواضح أن المتغير الثابت الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة إنما هو الجماعات الأقلية فيها.

ففي عام 1998 قررت تركيا استئصال حزب العمال الكردستاني، بملاحقة قواعد دعمه في سوريا، فقد حذرت أنقرة النظام السوري من عمل عسكري، ما لم يتم إغلاق معسكرات التدريب لهذا الحزب وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من البلاد، زاعمة أن الدعم السوري له يمثل " حرب غير معلنة "، ضد تركيا.

(1) فوزي الراوي، "وحدة العراق في هويته العربية - دعوة إستراتيجية لناهض نظرية المكونات الثلاثة"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت : العدد

وتأكيداً لتهديدها وضعت أنقرة قواتها على أهبة الاستعداد، ونشرت آلاف الجنود على طول الحدود السورية.⁽¹⁾

حتى وإن بدت العلاقات مؤخراً بين البلدين تكتسي طابعاً إيجابياً، نظراً لبروز عناصر إقليمية ودولية تستدعي ذلك، فسيبقى تهديد الأكراد مستمراً على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة، وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى.

المطلب الثاني

البعد الدولي

برز التأثير الدولي للأقليات انعكاساً للانتشار الواسع الذي تعرفه، إذ تم إحصاء ما يزيد عن 7500 مجموعة عرقية وأقلية، والعديد من الديانات والمعتقدات، إذا تعلق الأمر بـ 185 دولة فقط عضو في الأمم المتحدة، كانت ظروف الحروب والهجرة وما صاحبها من تدفق لملايين اللاجئين وتبعاتها، السبب في تشكل وعي الأفراد بانتمائهم وتضامنهم في إطار جماعة معينة.⁽²⁾

إذا كانت جل الدراسات الحديثة في مجال النزاعات مؤيدة لفكرة تراجع العامل الإيديولوجي المحرك لها، فإنها مقابل ذلك عملت على إبراز العامل الأقليمي، إثني، طائفي، قومي، كإسهام في

(1) مايكل كلير، (تر: عدنان حسن)، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية. دار الكتاب العربي، بيروت : 2002، ص ص 202، 203

(2) "Riqoll violaineles minorities dans le monde"; le monde diplomatique N=°11796 Mors 1999 (ced ROM) (1975-2005)

نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، المؤدي إلى الانفلات في غالب الأحيان، وإحداث انقلاب كبير في بنيان الدولة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية، في تأجيج ورفع حدة المطالب الأقلية، لتتجاوز في الكثير من الأحيان الحدود. ففي النظام الأمني الحالي هناك ثلاث تغيرات تسيروها جزئيا منظومة الأمم المتحدة من بينها نذكر: (1)

المفروض أن تكون حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وقاعدة القانون قيما مشتركة في النظام العالمي الجديد، ولكن بفعل العولمة بدأ العنف بالانشطار، وترقية وحماية حقوق الإنسان تؤديان إلى إدانة مطلقة للتقتيل الجماعي، وللجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، إنه التكريس التدريجي لمذهب كوشنير بيتاتي **k.bittati** حول التدخل الإنساني، وحق أو واجب مساعدة شعب ما، أو أقلية ما، عندما تكون في حالة خطر.

إن سياسة الإمعان في التفطيت على أساس عرقي ومذهبي وديني، على رأس الأولويات الأمريكية الإسرائيلية، وهي تأتي تحت عنوان نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الذي تشهده المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) ومجتمعاتها، يعكس خطورة رياح الفتن العرقية والمذهبية، من العراق إلى السودان، ومن مصر إلى لبنان، والمؤسف أن بعض القوى العربية داخل السلطة وخارجها،

(1) جاك فونتانا، (تر: محمود إبراهيم)، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2006. ص 164

توفر المزيد من الظروف الفضلى لتعميق الشروخ المذهبية، لعوامل تاريخية وحسابات شخصية. (1)

فمنطقة الشرق الأوسط تشهد باستمرار تدخل القوى الدولية فيها، على غرار التدخلات المتكررة والمستمرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ففي "إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد" التي أعدتها إدارة الرئيس كلينتون، وصدرت آخر نسخة معدلة منها في يناير سنة 2000، صنفت المصالح إلى ثلاث درجات. الأولى هي المصالح الملحة المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فلن تتردد في استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت هذه المصالح للخطر. والثانية هي المصالح المهمة التي لا تؤثر على البقاء المادي للولايات المتحدة، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية. وثالثا هناك المصالح الإنسانية ومصالح أخرى، وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية، بدافع قيمها مثل المساعدات الإنسانية، ترقية حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية. (2)

-
- (1) محمد نور الدين، "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة". بيروت: شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 122 . 2006 . ص3
- (2) حسن الحاج علي أحمد، "التحول من الجيوإستراتيجي إلى الجيوثقافي". المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 276 . 2002 . ص17

والملاحظ أنه يمكن تجميع وحصول المصلحتين أو الثلاثة في منطقة واحدة كالتدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، لتحقيق مصالحها مجتمعة هي وحلفاؤها.

فمشروع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لايقوم على قاعدة الديمقراطية بقدر ما يقوم على قاعدة التقسيم وإعطاء الأولوية لـ " الفيدرالية " الطائفية والعرقية، وليس مجرد الفيدرالية الجغرافية، كما أنه ينكر من الناحية التأسيسية عروبة العراق ويكتفي باعتبار "عرب العراق" جزءا من الأمة العربية.⁽¹⁾

وعليه فالهدف الأساسي للعدوان على العراق واحتلاله لم يكن لا وجود أسلحة دمار شامل ولا إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، بل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة تضمن أمن إسرائيل، ومصالحها لعقود قادمة، وهذا يتحقق عبر وسيلتين:⁽²⁾

1. تدمير القدرات أو ما تبقى من قدرات عربية وإسلامية يمكن أن تهدد أمن إسرائيل.

(1) محمد السعيد إدريس، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان : العدد 326 . 2006 . ص33

(2) محمد نور الدين، مرجع سابق. ص ص 2 - 3

2 . تفتت المنطقة والانتقال بنموذج الدولة الأمة (الذي طبق بأسوأ ما يكون عليه من تمييز وإلغاء للآخر)، إلى نموذج الدولة القبلية، والدولة المذهب والطائفة.

ففي أحسن الأحوال سيكون العراق بعيدا كل البعد على منارة الديمقراطية والرفاهية، اللتين تخيل المحافظون الجدد الأمريكيون بأنهم كانوا يوجدونهما، وفي أسوأها يمكن فقط أن ينقسم إلى ثلاث دويلات متحاربة، وهذا الاحتمال الأخير هو الذي يثير روى كارثية، يصبح فيها العراق المادة المذيبة التي تفكك النظام القائم في المنطقة برمتها.⁽¹⁾

وبخصوص التدخلات الأوروبية فلقد أحدثت في القرن التاسع عشر أثرا مضاعفا على المسيحيين الموجودين في العالم العربي، وخصوصا دول الشرق الأوسط، لأن الغرب عندما أراد حمايتهم أثار ريبية جيرانهم العرب المسلمين، ومن هنا أتت مواقف متناقضة مزمنة مع محيطهم، وأتت قطيعة مع الحضارة العربية الإسلامية والتركية والفارسية، وهذا يعني أن الغرب يمارس سحرا بل إغراء على هؤلاء المسيحيين، وفي إطار هذه الجاذبية يختلط الرمزي والحقيقي.⁽²⁾

وإلى اليوم الوجود الأوروبي في كثير من دول الشرق الأوسط، في رسمها للسياسات والتوجهات العامة، بالتأثير المباشر

(1) جوين دايار، مرجع سابق . ص 76

(2) جوزيف ياكوب، مرجع سابق . ص 199

وغير المباشر، مثال ذلك التأثير الفرنسي في مسار وسياسة القوى اللبنانية، وارتباط هذه الأخيرة بأجهزة السلطة الفرنسية، وكأن الطوائف السياسية في لبنان الأهم عندها هو الارتكاز على دعم القوى الدولية، لتحقيق مصالحها الداخلية، فنكاد لا نجد قوة سياسية واحدة غير مدعومة ماديا، أو معنويا بقوة إقليمية أو دولية.

ونظرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي، ومحط اهتمام عالمي، فإن من مصلحة القوى الكبرى التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها، كل حسب مصالحه الإستراتيجية، كما تسعى الجماعات الأقلية في الشرق الأوسط، إلى الإستقواء بدعم القوى الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح.

ونشير أن انقسام اللبنانيين الأساسي منذ قرنين، كان موضوعه تحالفات البلاد مع الخارج ومازال هذا الانقسام اليوم يشكل نقطة التباين المحوري، الأكثر تأثيرا والتي تقسم الحساسيات السياسية إلى فريقين كبيرين متعارضين.

فالحساسية الأولى تستند إلى الدور الرئيس الذي أدته الدول الكبرى الغربية في التقدم الثقافي والاقتصادي في لبنان، وإلى الحماية التي أمنتها هذه الدول الكبرى للمسيحيين، ما سمح للبنان بأن يفلت من إمكانية الاندماج في وحدة جغرافية عربية أوسع نطاقا (مثل سوريا) أما الحساسية الثانية فترى العكس، أن لبنان غالبا ما

استعمل أداة في يد الدول الكبرى الغربية بهدف عزله عن محيطه العربي، وتحويله إلى قاعدة لتأثير السياسة الغربية في المنطقة.⁽¹⁾

والجدير بالذكر أن أي حركة أو خطوة سياسية، لمن يمثلون الأقليات في العالم العربي عموماً، وفي الشرق الأوسط بالخصوص، تفقد مشروعيتها وإن كانت مشروعة نظرياً، عندما يكون لدى الشعور العام أنها تخدم قوى خارجية أو بدعم منها.

فحقوق الأقليات شيء والإستقواء على الأمة بقوى الهيمنة الخارجية شيء آخر مختلف تماماً، فمن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق مواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمتد يدها أبداً للخارج.⁽²⁾

(1) عبادة محمد التامر، "الحوار المتمدن" . مأخوذ من الموقع: 2009/03/23

www.ahewar.org

(2) إبراهيم علوش، " قضية الأقليات في الوطن العربي " مأخوذ من الموقع:

www.freearab.org . 22/3/2009 voice org: